الشعب اليهودي في كل شتاته ، ووقوفه الى جانب دولة اسرائيل ، وتتوجه اليه بالنداء ليستمر في الوقوف الى جانبها في صراعها من اجل السلام والامن ، وفي جهوده لزيادة قوتها ، معنويا وماديا، وفي الهجرة الكبيرة الى اسرائيل .

اقرار للنص واختلاف في التفسير

لقد أريد للوثيقة ان تكون مقبولة على الجميع ، ولذلك فقد شارك في صياغتها واعدادها ممثلون عن جميع اجنحة الحزب . ومن يتمعن في بنود الوثيقة يلاحظ انها تتسم :

أولا ، بأنها عبارة عن صياغات لغظية قابلة للتأويل لمواقف حزب العمل السابقة .

ثانيا ، خلوها من مشروع تفصيلي للسلام ، والاكتفاء بطرح الموضوع كهدف تسعى اسرائيل لتحقيقه ، الامر الذي يفقد الموضوع اهميته ، اذ كهدف ، فان السلام متضمن في جميع برامج الاحزاب الاسرائيلية .

ثالثا ، خلوها من اي اشارة الى اتفاقات ووثائق حزب العمل والمعراخ السابقة سواء من ناحية التأكيد على استمرار مفعولها او من ناحية الغائها .

ويبدو ان هذه السمات بالذات ، هي التي جعلت بالامكان اقرار الوثيقة من كافة اجنحة الحزب ، حيث رأى فيها البعض (الحمائم) انتصارا للخط الذي طالما نادوا به ، بينما لم ير « الصقور » في عدم ذكر الوثيقة للاتفاق « الشفهي » ولوثيقة جالييلي الغاء لهما . وقد سارع وزير الدفاع موشي دايان للقول في نفس اليوم الذي نشرت فيه بنود الوثيقة ، للمقربين منه : « بأن واضعي الوثيقة اهتموا بألا تجيء متناقضة مع الوثائق السابقة ، بما فيها وثيقة جالييلي والاتفاق الشفهي . وان الوثيقة الجديدة ليست [برنامجا] عمليا ، ولكنها تتضمن كل العناصر الداخلة في وثيقة جالييلي » (م. د. ف — ٧٣/١٢/٦ ، العدد ٢٣) . بينما اعتبرها وزير المالية سابير في الواقع برنامج الحزب الانتخابي وطالب بعدم ادخال تعديلات عليها (رأأ — ٧٣/١٢/٥ ملحق ٤٠٨) . اما ابا ايبن فقال : « أعتقد ان الوثيقة الجديدة هي الوثيقة الوحيدة التي تلزمني كعضو في الحزب وذلك لعدة اسباب ، فأولا ، هذه الوثيقة قد وضعت بعد حرب يوم الغفران . وقد اخذت بالحسبان الوضع العسكري والسياسي والنفسي الذي نجم عن الحرب . وثانيا، كون الامور التي بدت معقولة للتنفيذ في آب (اغسطس) لا تحظى بالاولوية حاليا » (ر أ أ — ٧٣/١٢/٨ ، ملحق ٤١١) .

وثيقة جالييلي والاتفاق الشفهي

تركز النقاش في اللجنة المركزية لحزب العمل حول مصير وثيقة جالييلي والاتفاق الشفهي لحزب العمل . وكانت الاراء متناقضة تماما حول هذه النقطة . وقد مس هذه النقطة عضو الكنيست ابراهام عوفر (المباي — كتلة تل ابيب) ، اثناء مناقشة اللجنة المركزية للحزب للوثيقة الجديدة فقال : « اننا نتخذ قراراتنا كل مرة طبقا للوضع القائم في تلك الفترة . ووثيقة جالييلي كانت وثيقة حل وسط بين المواقف المختلفة ، وكذلك الوثيقة التي أمامنا هي ايضا وثيقة تسوية . وثمة فرق واحد بين الوثيقتين عدا كونهما واحدة قبل الحرب والاخرى بعد الحرب ، وهذا الفرق هو ، ان وثيقة جالييلي كانت وثيقة حل وسط ، ولكنها اقرت تحت الضغط وليس عن طريق حرية الاقتراع في الحزب، وقد أثرت العلاقات بين قادة الحزب على نص الوثيقة ، بينما الوثيقة الجديدة هي حل وسط عادل » . (ر أ أ — ٧٣/١٢/١ ، ملحق ٤٠٥) . واضاف عوفر ان الوثيقة الجديدة تعبر عن نهج جديد في طريق حزب العمل ، عندما تقارن « بالاتفاق الشفهي » حيث ذكرت الحدود التي تبتغيها اسرائيل .

اما عضو الكنيست آرييه الياف فقد اقترح ازاء البلبلة التي نجمت عن تفسيرات متناقضة للوثيقة الجديدة ولمصير وثيقة جالييلي ، اضافة بندين للوثيقة الاول بخصوص وثيقة جالييلي والثاني بخصوص اجراء تغييرات في قيادة حزب العمل . وقد تحدث الياف حول اقتراحه المذكور في مقابلة اذاعية فقال : « البند ١٥ يؤكد ان اللجنة المركزية للحزب تلغي وثيقة جالييلي التي أقرتها سكرتارية الحزب قبل بضعة اشهر ، وهذا ليس لانني ارغب بصورة خاصة بالغاء الوثيقة ، بل لانه بعد جلسة اللجنة المركزية قبل بضعة ايام ، بدا ان ثمة ١٠٠ تفسير للاربعة عشر بندا ، ومنها تفسيرات متناقضة يراها الذين وضعوا نص الوثيقة فبعضهم يقول ان وثيقة جالييلي لا تزال قائمة » . (ر أ أ — ٧٣/١٢/٤ ملحق ٤٠٧) . واضاف الياف ان الهدف من اقتراحه هو وضع حد لهذا الغموض . اما بالنسبة